



٧. بإمكان مقدمي العطاء المهتمين شراء وثائق العطاء ابتداءً من يوم الخميس المصادف ٢٠٢٢/١١/١٧، وذلك بعد تقديم طلب تحريري إلى دائرة العقود الحكومية في المحافظة، ودفع قيمة البيع للوثائق البالغة (١٥٠,٠٠٠) دينار «مائة وخمسون ألف دينار عراقي» غير قابل للرد، وَيُقَدَّم وصل الشراء مع العطاء.
٨. يتم تسليم العطاءات إلى العنوان الآتي: محافظة الموصل/ بناية الادارة العامة والمحلية - الطابق الاول / لجنة فتح العطاءات الثانية، وسيكون موعد غلق المناقصة في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم الأربعاء المصادف ٢٠٢٢/١٢/٧. إنَّ العطاءات المتأخرة سوف تُرفض، وسيتم فتح العطاءات بحضور مُقدمي العطاءات أو ممثليهم الراغبين بالحضور في العنوان الآتي: الطابق الأول من بناية الإدارة العامة والمحلية في نفس موعد الغلق. وإنَّ موعد انعقاد المؤتمر الخاص بالإجابة على استفسارات المشتركين في المناقصة سيكون في الساعة التاسعة صباحاً من يوم الأربعاء المصادف ٢٠٢٢/١١/٣٠ في مبنى دائرة العقود الحكومية في الموصل.
٩. عند الترشيح للإحالة تختار لجنة التحليل عطاء المجهز المستجيب لكافة الشروط القانونية المطلوبة في المناقصة وكذلك المواصفات الفنية ومعايير التأهيل المطلوبة (أي مستجيب بشكل كلي مالياً وفنياً وإدارياً) مع كونه أوطاً عطاء متوازن ومنسجم مع الكلفة التخمينية المرصودة للإحالة وبعد التأكد من أهليته وقدراته على تنفيذ العقد بأفضل صورة ممكنة.
١٠. في حال عدم التزام مقدم العطاء بما تتطلبه الوثيقة القياسية بكافة أقسامها؛ فإنه سيتم استبعاد عطائه، مما يقتضي مراعاة ذلك عند التقديم. حيث يتم ملئ القسم الرابع من قبل مقدم العطاء ثم تُقدَّم ورقياً بعد ختمها بالختم الحي الخاص بالشركة المقدمّة للعطاء مع الوثائق المكوّنة للعطاء المشار إليها في التعليمات لمقدمي العطاءات وورقة بيانات العطاء.
١١. عدم مشاركة اي عطاء لمناقص لديه ثلاثة عقود او اكثر مازالت قيد التنفيذ ومبرمة مع محافظتنا، ولا يمكن احالة المناقصة على شركة وبعدها مشروع او مشاريع غير منجزة الا بعد التأكد من عدم وجود انحراف عن البرنامج الزمني لها (جدول تقدم العمل) بنسبة ٢٠٪ او اكثر.

بسمه تعالى



العدد: ١٢٠٢٠

التاريخ: ١٢/١١/٢٠٢٢

جمهورية العراق

محافظة المينى

دائرة العقود الحكومية

قسم التعاقدات

١٢. ان عدد نسخ العطاءات الواجب تقديمها هي نسخة العطاء الاصلية + نسختان اضافيتان طبق الاصل .
١٣. لاتصرف اول سلفة للاعمال المنفذة للمشروع الا بعد ان تتجاوز نسبة الانجاز المالي ٢٥٪ وبما لايتجاوز مبلغ السيولة النقدية (المالية) المطلوبة ابتداء.
١٤. تقبل العطاءات التي تقل عن الكلفة التخمينية دون تقييد ذلك بنسبة معينة شريطة الالتزام بالمواصفات المطلوبة والمنشأ المحدد.
١٥. فيما يتعلق بشراء السلع والمنتجات من الشركات المنتجة للمنتوج الوطني فتعطى افضلية سعرية بنسبة ١٠٪ للمنتج المحلي وفق اقل الاسعار للعروض المقدمة المستجيبة وحسب ماجاء في كتاب وزارة التخطيط/ دائرة العقود الحكومية العامة. قسم الاستشارات والتدريب المرقم بالعدد (٣٢٩٢٣/٧/٤) في ٢٠٢١/١٢/١٩